المواجهة مع إيران: لماذا لايزال الخيار العسكري ممكناً

بقلم نورمان بودهورتز، مجلة كومّنتري، شباط ٢٠٠٨

حتى وقت قصير مضى، نادراً ما خرج شخص عن التقييم المقدم بـــ "ثقة عالية" في تقرير "تقدير الإستخبارات الوطنية" (NIE) لعـــام ٢٠٠٥ والذي يقول بأن إيران كانت "مصممة على تطوير أسلحة نووية". وبالتلازم، لا أحد صدق الإعتراضات الرسمية للملاليين الحاكمين في إيران بأن برنامجهم النووي مصمم بشكل تام ودقيق للإستخدامات السلمية.

أما سبب هذا الإجماع شبه العالمي فهو أن إيران، مع إحتياطها الهائل من النفط والغاز الطبيعي، لا حاجة لها الى الطاقة النووية، وبـــأن طبيعـــة برنامجها تتناقض، في كل الأحوال، مع إعتراضاتها الرسمية.

وهنا كيف وضعت الأمر مجلة الـــ "تايم" سابقاً في آذار ٢٠٠٣- علماً أن ذلك كان قبل وقت طويل من حلول محمود أحمدي نجاد الراديكالي مكان محمد خاتمي المعتدل، بحسب ما هو مزعوم، كرئيس لإيران:

في زيارة تمت في الشهر الماضي الى طهران، أعلن محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بأنه إكتشف بأن إيران كانت تبني موقعاً لتخصيب اليورانيوم – المكوِّن الأساسي لأسلحة نووية متطورة – قرب ناتانز. إلا أن مصادر ديبلوماسية تقول للـــ "التايم" بـــأن المحطـــة متقدمة أكثر بكثير مما تم الكشف عنه سابقاً. وتقول المصادر بأن العمل على المحطة " متقدم للغاية" وبأنها تتضمن " مئات" أجهزة الطرد الغازية الجاهزة لإنتاج يورانيوم مخصب وأن " أجزاء لألف من أجهزة الطرد الأخرى جاهزة للجمع."

كما ذكر " الإتحاد الفيدرالي للعلماء الأميركيين" أيضاً بعد حوالي عام، التالي:

"يُعتقد عموماً بأن جهود إيران مركزة على تخصيب اليورانيوم، رغم أن هناك بعض المؤشرات عن عمل يدور حول جهود بلوتونيوم موازيـــة. وتزعم إيران بأنها تحاول تأسيس دورة وقود نووي كاملة لدعم برنامج الطاقة المدني، لكن نفس دورة الوقود هذه ستكون قابلة للتطبيـــق علـــى برنامج تطوير سلاح نووي. ويبدو بأن إيران قد نشرت أنشطتها النووية حول عدد من المواقع للتقليل من مخاطر كشفها أو الهجوم عليها."

وتماماً كما وافق كل فرد مع دائرة الإستخبارات الأميركية بأن إيران كانت "مصممة على تطوير أسلحة نووية"، وافق كل فرد أيضاً الـــرئيس جورج دبليو بوش على أنه لا يجب السماح لإيران بالنجاح. وهنا، كانت الأسباب عديدة ومختلفة.

بدايةً، كانت إيران(كما شهد بذلك حتى حمائم وزارة الخارجية) البلد القيادي الراعي للإرهاب في العالم، ولذلك كان من المنطقي الخوف من أن تقوم بنقل تكنولوجيا نووية لإرهابيين الذين سيكونوا بمنتهى السعادة فقط لإستخدامها ضدنا. علاوة على ذلك، وبما أن إيران طامحة بوضوح لأن تصبح المهيمنة في الشرق الأوسط، فإن مسارها للحصول على قدرة نووية يمكن أن ينتهي بسباق تسلح نووي خطـــير ومـــدمر(بحـــسب النيويورك تايمز التي قالت بأن لا أقل من ٢١ حكومة داخل وخارج المنطقة كانت تحذر من ذلك). وكان هذا يعني زيادة مروعة في فرص حصول حرب نووية. كما أن زيادة متكافئة وأكبر في تلك الفرص ستنتج من الشعور بالقوة بأن الأسلحة النووية – والصواريخ القادرة على تـــسديدها والتي كانت إيران تطورها و/ أو تشتريها أيضاً – ستعطي الملاليين القدرة على تحقيق حلمهم الشيطاني بـــ "محو إسرائيل عن الخارطة"، بحـــسب كلمات أحمدي نجاد.

ولم تكن مخاطر إيران نووية، كما إتفق الجميع أيضاً تقريباً، محصورة بالشرق الأوسط. وحيث أن الملاليين كنوا عاكفين، بوضوح وبشكل أكبر، على تحويل أوروبا الى قارة يكون فيها القانون والممارسة الإسلامية سائدين أكثر فأكثر، فقد كانوا مائلين الى إستخدام التخويف النووي والإبتزاز في مواصلتهم الطريق نحو تحقيق هذا الهدف أيضاً. أما بما يتجاوز ذلك، فإن الأسلحة النووية يمكن أن تخدم الغايات المتعلقة بهدف أكثر طموحاً بكثير: إنشاء عالم " من دون أميركا"، بحسب ما يدعوه أحمدي نجاد. وبالرغم من أن لا أحد تصور، وهذا أكيد، أن تحصل إيران على القدرة لتدمير الولايات المتحدة، فإنه من السهل التصور بأنه سيتم ردع الولايات المتحدة عن الوقوف في طريق إيران بسبب الخوف من إشعال حرب نووية.

والى جانب الإجماع شبه العالمي حول نوايا إيران النووية كان هناك الجدل الواسع المتساوي بأن بالإمكان وقف النظام ومنعه من تحقيق مقاصده بتوليفة حكيمة من العصي والجزرات. وتألفت الجزرات، المقدمة من خلال الديبلوماسية، من وعود الحصول على عدد من المكاسب إذا ما قامت إيران ، بحسب كلمات مجلس الأمن، بـ "تعليق كل الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة التصنيع، بما فيها أنشطة الأبحاث والتطوير ، بشهادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية." أما إذا بقيت إيران مصرة على عنادها برفضها الإذعان الى هذه المطالب، تأتي العصي لتلعب دورها بصيغة العقوبات.

وبالواقع، ورداً على التحدي الإيراني، تمت المصادقة على جولة من العقوبات من قبل مجلس الأمن في كانون أول ٢٠٠٦. وعندما فشلت هذه العقوبات بالتأثير بشكل متوقع (إذ تم التخفيف منها لشراء الدعم الروسي والصيني)، أُعطي التفويض بالإجماع على جولة عقوبات أشد بعد ٣ أشهر، في آذار ٢٠٠٧. وعندما فشلت هذه بدورها، قامت الولايات المتحدة، مدركة بأن الروس والصينيين سيستخدمون سلطة فيتو أقوى، بفرض سلسلة جديدة من العقوبات الإقتصادية أحادياً – والتي لم تؤد الغرض منها بشكل أفضل من الإجراءات المتعددة التي سبقتها.

إذن ما العمل؟ لقد ظل الرئيس بوش يعلن بأنه لا يجب السماح لإيران بالحصول على القنبلة، وظل يحذر قائلاً بأن" الخيار العسكري" – الذي عنى به الضربات الجوية وليس الغزو البري – لا يزال على الطاولة كملجأ أخير. وحول هذه المسألة كان حلفاؤنا الأوروبيين منقسمون. ومع تفاجئ عدد من الذين توقفوا عن التفكير بفرنسا كحليف بسبب معارضة جاك شيراك دون هوادة لسياسات إدارة بوش، فقد وجد تحذير بوش صداه لدى نيكولا ساركوزي، خليفة شيراك كرئيس، بتعابير مساوية لا لبس فيها. فإذا ما ضغط الإيرانيون للدفع قدماً ببرنامجهم النووي، بحسب ما أعلن ساركوزي، فلن يكون أمام العالم سوى الإختيار بين "إيران نووية وبين قصف إيران" – ولم يترك وراءه شكاً علام سيقع خياره. ومن جهة أخرى، بدا غوردون براون، الذي جاء بعد طوني بلير كرئيس للوزراء، أقل إستعداداً من ساركوزي للشروع بعمل عسكري ضد مواقع إيران النووية، حتى كملجأ أخير. وكالمستشارة الإلمانية الجديدة أنجيلا ميركل، ظل براون مقتنعاً – أو تظاهر بأنه لا يزال كذلك – بأن مجهوداً ديبلوماسياً أكبر وعقوبات أقسى ستفعل فعلها في النهاية.

وقد ترك هذا الأمر سؤالاً كبيراً معلقاً في الهواء: متى سيستنتج بوش (و/ أو ساركوزي)، إذا ما حصل، بأن الوقت قد حان للجوء الى الملجأ الأخير؟

ويعتمد الجواب على هذا السؤال، وبوضوح، على الفترة التي ستستلزم إيران للوصول الى نقطة اللا عودة. وبحسب تقرير تقديرات الإستخبارات الوطنية (NIE)، فإنه " من غير المرجح...أن تكون إيران قادرة على صنع سلاح نووي...قبل أوائل الى منتصف العقد المقبل" – أي ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. فإذا ما كان ذلك التقييم المقدم "بثقة معتدلة" صحيحاً، فإن بوش سيكون في حل من المشكلة، بما أنه سيكون خارج منصبه لمدة عامين في الحد الأدنى في الوقت الذي سيتم فيه إتخاذ القرار بشأن إعطاء الأوامر أم لا بخصوص ضربات جوية. فإذا كانت هذه هي الحال، فإن بإمكانه الإستمرار في ولايته المتبقية بطريق العصا والجزرة، في الوقت الذي يكافح فيه لزيادة الضغط على إيران بإجراءات أقوى وأقوى بحيث يأمل خلافاً للأمل بأنه قد ينجح في حيلته في النهاية. فإذا إستطاع تمرير هذه الإجراءات من خلال مجلس الأمن سيكون هذا أفضل بكثير ، وإن لم يستطع فإن بإمكان الولايات المتحدة القيام بمحاولة جمع إئتلاف خارج الأمم المتحدة يكون مستعداً لفرض عقوبات قاسية حقاً.

وبظل هذه الظروف، سيكون هناك وقت كاف أيضاً لإضافة سهم آخر الى هذه الجعبة غير العسكرية: برنامج جديحول تقديم مساعدات سرية لمنشقين إيرانيين يحلمون بالإطاحة بالملالية وإستبدالها بنظام ديمقراطي. وقد أشار أولئك الذين كانوا يلحون على بوش بإطلاق برنامج كهذا، والذين كانوا واثقين من أنه سينجح، الى إستطلاعات تظهر إستياءً كبيراً من الحكم الملالي في أوساط الشباب الإيراني، كما أشاروا الى التظاهرات ضد هذا الحكم التي ظلت تندلع في كل أرجاء البلاد. وأكدوا أيضاً على أنه حتى لو كان النظام الديمقراطي الجديد عازماً كالنظام القديم على تطوير أسلحة نووية، فلا هم ولا أسلحتهم سيشكلون أي تهديد يشبه النوع الموجود حالياً.

حسناً جداً. فالمشكلة كانت هذه: فبالإعتماد فقط على دقة تقرير تقديرات الإستخبارات الوطنية (NIE) لعام ٢٠٠٥ سيكون بوش قادراً، بكل ضمير وإنصاف، على تمرير القرار لخلفه بخصوص ما إذا كان عليه قصف المراقع النووية الإيرانية ومتى. إلا أن ذلك التقرير، حيث أنه بالكاد يساعد الرئيس مع معرفتنا بسجل مسار الـ CIA غير المتألق تماماً، قد يكون متفائلاً جداً.

ولنبدأ بالموقف الأخير الأكثر إثارة، لقد أخفقت الـ CIA بإستشعار هجمات ٩/١١. وأخطأت لاحقاً في العام ٢٠٠٢ بشأن إمتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، لأنها كانت،على الأرجح، تركز تفكيرها بإلتفاتها الى الخلف للتعويض عن الخطأ الذي إرتكبته في الإتجاه المعاكس تماماً في العام ٢٠٠١، عندما إكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نهاية حرب الخليج الأولى بأن البرنامج النووي العراقي كان أكثر تطوراً بكثير عما قدرته الـ CIA. وبخصوص تلك الزلة الشهيرة، يكتب جفري ت. ريتشلسون، وهو مسؤول قيادي (وغير منتمي، بصدق، لأي من الحزبين) في دائرة الإستخبارات الوطنية في " التجسس على القنبلة":

"لقد شكل مدى سوء تقدير الولايات المتحدة وحلفائها للبرنامج العراقي (قبل العام ١٩٩١) " إخفاقاً إستخباراتياً دولياً هائلاً"، بحسب أحد الخبراء الإسرائيليين. وقد إعترف هانكس بليكس (رئيس مفتشي الأسلحة التابع للوكالة الدولية للطاقة الدولية) قائلاً، " كان هناك شك بالتأكيد، لكن رؤية فداحته يعتبر صدمة."

و لم تكن هذه الحالات سوى الأحدث فقط. ويقدم غابرييل شونفيلد، وهو باحث مقرب من دائرة الإستخبارات، قائمة جزئية بالأخطاء والإخفاقات السابقة:

" تأسست الـ CIA في العام ١٩٤٧ في إجراء كبير لتجنب هجوم مفاجئ آخر كالذي عانت منه الولايات المتحدة في ٧ كانون الأول ١٩٤١ على مرفأ بيرل هاربور. لكن بعد ٣ سنوات فقط من تأسيسها، أخطأت الوكالة الحديثة العهد بتقديرها بشأن إندلاع الحرب الكورية. إذ أخفقت آنذاك بإدراك أن الصينيين سيأتون لمساعدة الكوريين الشماليين إذا ما إجتازت القوات الأميركية نهر "يالو". وقد أخطأت في شأن إندلاع حرب القنال في العام ١٩٥٦. وفي أيلول ١٩٦٢، أصدرت الـ CIA تقرير تقديرات الإستخبارات الوطنية (NIE) الذي صرح بأن " السوفيات لن يجلبوا صواريخ هجومية الى كوريا"؛ وخلال مدة وجيزة كان هذا ما فعله الإتحاد السوفياتي تماماً. أما في العام ١٩٦٨ فقد أخفقت الـ CIA بإستشراف غزو حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا... و لم تبلِّغ جيمي كارتر بأن الإتحاد السوفياتي سيغزو أفغانستان في العام ١٩٧٩."

ويضيف ريتشلسون بضعة أمثلة أخرى عن قضايا جدالية ساخنة خلال الحرب الباردة والتي تم حلها بشكل خاطئ، بما في ذلك " وجود الثغرة الصاروخية، قدرات صواريخ SS-9 السوفياتية العابرة للقارات، والإذعان السوفياتي لمعاهدتي حظر التجارب والصواريخ البالستية المضادة." هذا دون أن نذكر القضية الأكثر شهرة على الإطلاق ربما: قضية الإخفاق التام، المعروفة بإسم خليج الخنازير، التي تسببت بها الثقة في غير محلها، الى حد كبير، للـ CIA، وهي أن غزو كوبا من قبل جيش المنفى الذي كانت قد قامت بتجميعه وتدريبه سيتسبب بثورة شعبية ضد نظام كاسترو.

أما من جانب بوش،آنذاك، فقد كان الشك العميق بتقرير تقديرات الـ CIA بخصوص الوقت المتبقي أمامنا قبل وصول إيران الى نقطة اللا عودة أمراً مشروعاً. وكما سبق ورأينا، فقد " إكتشف" محمد البرادعي، رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في العام ٢٠٠٣ بأن الإيرانيين كانوا يبنون مواقع لتخصيب اليورانيوم. ومع ذلك، ومؤخراً في نيسان ٢٠٠٧، كان نفس البرادعي يسخر من الإدعاءات الذي كان يطلقها أحمدي نجاد بأن

إيران لديها الآن ٣٠٠٠ جهاز طرد قيد العمل. وبعد شهر، تعلمنا من ريتشلسون بأن البرادعي غير رأيه بعد بضعة معاينات تفتيش. إذ قال البرادعي، " إن الإيرانيين لديهم المعرفة جيداً حول كيفية التخصيب. ومن الآن فصاعداً إنها مسألة إتقان تلك المعرفة، ببساطة."

كما إكتشفنا من ريتشلسون فإن هناك خبيراً آخر هو "ماثيو بان" من مركز هارفرد للعلوم والشؤون الخارجية فسر المعلومات الجديدة التي خرجت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيسان ٢٠٠٧ بأنها تعني " سواء كان الأمر يتعلق ب ٦ أشهر أم سنة، فإن المرء يمكن أن يجادل في ذلك، لكن الأمر لا يتعلق بـ ١٠ أعوام." هذا التقدير البارد المحبط للوقت الضئيل المتبقي لدينا لمنع إيران من الحصول على القنبلة مشابه للإستنتاج الذي توصل إليه عدد من الخبراء الإسرائيليين (رغم أن التقديرات الإسرائيلية الرسمية حددت نقطة اللا عودة في العام ٢٠٠٩).

ثم ، وفي فترة قصيرة من الوقت، كل شيئ تغير. فحتى في الوقت الذي لا بد وأن بوش كان يتصارع فيه مع السؤال عما إذا القرار حول قصف مواقع إيران النووية سيُصنع على مرأىً منه، إصطدم العالم بنوع آخر من القنبلة. وقد أخذ ذلك شكل موجز غير سري لتقرير تقديرات الإستخبارات الوطنية (NIE)، المنشور في كانون أول الماضي. فبعنوان " إيران: النوايا والقدرات النووية،" كانت هذه الوثيقة الجديدة مصممة بشكل واضح لتفجير الإجماع العام شبه العالمي الذي كان قد تدفق كالسيل نتيجة الإستنتاجات التي كانت جماعة الإستخبارات قد توصلت اليها في تقرير تقديراتها الـ NIE للعام ٢٠٠٥. وبإختصار، بينما قيّم الـ NIE للعام ٢٠٠٥ بـ " ثقة عالية بأن إيران مصممة حالياً على تطوير أسلحة نووية،" فإن تقرير تقديرات الـ NIE الجديد للعام ٢٠٠٧ " لم يعلم ما إذا كانت إيران تنوي حالياً تطوير أسلحة نووية."

هذا التحول ١٨٠ درجة والمفاجئ وصلنا إليه بسبب معلومات إستخباراتية جديدة، قدمها تقرير تقديرات الإستخبارات الوطنية الجديد بـ " ثقة عالية": وتحديداً قوله بأن " طهران أوقفت في خريف ٢٠٠٣ برنامجها للأسلحة النووية." كما هذا التقرير واثق أيضاً – رغم أنها ثقة متواضعة – من أن طهران لم تعاود البدء ببرنامجها للأسلحة النووية في منتصف ٢٠٠٧." وفي أشد إستنتاجاته الجديدة إكتساحاً، كان التقرير "واثقاً بشكل متواضع" بأن وقف تلك الأنشطة يمثل وقفاً لبرنامج الأسلحة النووية الكامل لإيران."

ومهما يمكن أن يقوله المرء تالياً بشأن تقريرتقديرات الـ NIE الجديد، فإنه يمكن القيام بإشارة واحدة بـ " ثقة عالية" : بأنه بمقتضى ما تقدم من الأخبار الحسية بأن إيران قد علقت برنامجها للأسلحة النووية في العام ٢٠٠٣، فإن كاتبي التقرير أكدوا بأن وثيقتهم سيتم تفسيرها على أنها تعني بأنه لم يعد هناك ما يوجب القلق. وبالطبع، وكونهم بيروقراطيين ذوي خبرة، فإنهم إهتموا بحماية أنفسهم من هذا الإتهام نفسه. فعلى سبيل المثال ، وبعد إسقاطهم قنبلتهم على الخوف من أن تكون إيران تميل بجهنمية للحصول على القنبلة، فإنهم أضافوا فوراً "بثقة معتدلة الى عالية بأن طهران تبقي، في الحد الأدنى، على خيار تطوير الأسلحة النووية مفتوحاً." لكن وكما لا بد وتوقعوا، فإنه بالكاد إلتفت أي شخص لهذا التحذير. وكما لا بد وتوقعوا أيضاً، فإنه لم يتم الإلتفات كثيراً حتى الى تحذير حماية الذات، الذي ضغطوه ووضعوه – للتأكد بشكل مضاعف بأنه سيمر من دون ملاحظة – على هامش مرفق بالجملة الرئيسية حول مسألة وقف البرنامج:

وصولاً لأهداف تقرير التقديرات هذا بخصوص "برنامج الأسلحة النووية"، فإننا نقصد تصميم السلاح النووي والعمل التسلحي والعمل السري ذي الصلة بتحويل اليورانيوم والمتعلق بتخصيب اليورانيوم؛ ولا نعني العمل المدني المعلن لإيران المتصل بتحويل وتخصيب اليورانيوم.

وبما أنه لا يمكن إلا لخبير أن يفهم أهمية هذا المقطع الصغير المميزوالماكر لجعجعة مبهمة، فإن الضرر الذي تسبب بها غشها وكذبها إنكشف مع الوقت. وقد جاء الإنكشاف الأول من جون بولتون، الذي قبل أن يصبح سفيرنا للأمم المتحدة عمل كمساعد وزير الخارجية "للسيطرة على التسلح والأمن الدولي"، بإضطلاعه بمسؤولية خاصة بخصوص منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل. وبتوليه هذا المنصب مرة أخرى، قال بولتون متهماً بأن أشد أشكال غش وإحتيال هامش التقرير موجود بشكل فاضح في التمييز الحاد الذي إستخلصه بين البرنامجين المدني والعسكري. إذ قال:

إن تخصيب اليورانيوم، الذي يتفق الجميع على أن إيران مستمرة به، هو حاسم للإستخدامات المدنية و العسكرية (أضاف مؤكداً). بالواقع لقد كان برنامج إيران " المدني" هو ما شكل الخطر الرئيسي لـــ "إندلاع" نووي.

وقد أتبع خبيران آخران هما فاليري لينسي، الذي يكتب بالتعاون مع غاري ميلهولين، مدير "مشروع ويسكونسن حول السيطرة على الـــسلاح النووي"، بتفسير حول كيف أن مسألة التوقف عام ٢٠٠٣ أمر أقل أهمية بكثير مما يمكن أن يقود رجل عادي الى الإعتقاد في النهاية:

يحدد التقرير الجديد "برنامج الأسلحة النووية" بطريقة ضيقة مضحكة: إنه يحصره بتخصيب اليورانيوم في مواقع سرية أو العمل على تصميم سلاح نووي. إلا أن وقف جهودها في التخصيب السري وتصميم السلاح في العام ٢٠٠٣ يثبت فقط بأن إيران قامت بنقلة تكتيكية. لقـــد علقـــت العمل، الذي إن تم إكتشافه، فإنه سيكشف، من دون إلتباس، نيتها في بناء سلاح. وتابعت عملاً آخر، شديد الأهمية بالنسبة للقدرة على بنـــاء قنبلة، والذي بإمكانه أن يمر على أنه للإستخدام المدني.

وبذلك، وكما كتب كل من لينسي و ميلهولين، فإن النقطة الرئيسية التي تم التعتيم عليها بالهامش المذكور هي أنه ما أن تجمع إيران مخزون نوع اليورانيوم المناسب للإستخدام المدني، فإنها ستكون قادرة " بغضون أشهر" على تحويل ذلك اليورانيوم الى ...تطوير أسلحة."

ومع ذلك، وبرغم هذه الجهود لإثبات بإن تقرير الإستخبارات الوطنية الجديد لم يثبت بأن إيران قد تخلت عن سعيها للحصول على الأســـلحة النووية، فقد إستنتج الجميع في العالم وتوصلوا فوراً الى أن الخيار العسكري قد سُحب عن الطاولة. قد يكون جورج بوش، أو لا يكون، يخطط للقيام بضربات جوية قبل إنتهاء ولايته، لكن الآن ومع التقليل من مصداقية تبريره للقيام بذلك من قبل وكالاته الإستخبارية الخاصة بـــه، فإنـــه سيكون من المستحيل سياسياً بالنسبة له الإستمرار بالتهديد بعمل عسكري، هذا عدا الشروع به.

ولكن ماذا عن العقوبات؟ ففي الأسابيع والأشهر التي سبقت الإعلان عن تقرير الـــ NIE الجديد، كان بوش يعمل بجد للحصول على جولـــة عقوبات ثالثة أشد مُصادق عليها من قبل مجلس الأمن الدولي. ففي محاولته حث الروس والصينيين على التوقيع عليها، إحتج بوش بالقول بـــأن الإخفاق بالتفاعل مع عقوبات كهذه لن يؤدي سوى الى ترك خيار الحرب مطروحاً بصفته البديل الوحيد. والآن إذا كانت الحرب الآن خارج السؤال، وإذا ما قامت إيران بأي حال من الأحوال لأجل كل الغايات العملانية بالتخلي عن مواصلتها السعي الحصول على أســـلحة النوويـــة بالنسبة للمستقبل المنظور، فما هي الحاجة للعقوبات؟

وإستشعاراً منه بإمكانية رفع هذا الإعتراض، بدأ البيت الأبيض بشكل يائس العمل على تفسير تقرير الـــ NIE الجديد مقدماً، تحديداً، " أرضية للأمل بإمكانية حل المشكلة ديبلوماسياً – من دون إستخدام القوة." وقد مثلت هذه الكلمات لستيفن هادلي، مستشار بوش للأمـــن القـــومي، التعليق الأول على تقرير الـــ NIE الجديد المنبثق من البيت الأبيض، وسيتم تكرار بعض النسخات الأخرى عن ذلك التعليق في الأيام المقبلـــة. وبإنضمامهما الى حملة التحكم بالأضرار هذه، أصدر ساركوزي وبراون تصريحات مشابهة، حتى أن ميركل أعلنت الآن (التي كانت مترددة جداً بالمضي مع بوش في دفعه لجولة أخرى من العقوبات) بـــأن

التقرير كان خطيراً ولا يزال يضع أرضية لهاجس كبير بأن إيران، في وجه قرارات مجلس الأمن الـــدولي، لا تـــزال تـــرفض تعليـــق تخـــصيب اليورانيوم...كما أن الهيجان غيرالمتسامح للرئيس الإيراني ضد إسرائيل يُكتب عنه مجلدات أيضاً...إن منع قيام إيران مسلحة نووياً لا يزال مصلحة حيوية لكل المجتمع الدولي.

وكما حصل الأمر، كان هادلي محقاً بشأن تقرير الـــ NIE الجديد، الذي حقق تحولاً بمقدار ١٨٠ درجة – تحول بعيد عن تقدير تقرير الـــ NIE للعام ٢٠٠٥ المتعلق بعدم فعالية الضغط الدولي. فبتناقض مطلق مع "ثقته العالية" في العام ٢٠٠٥ بأن إيران كانت تشق طريقها قدماً "بـــرغم إلتزاماتها الدولية والضغط الدولي،" فقد توصل تقرير الـــ NIE الجديد الى أن برنامج الأسلحة النووية قد توقف في العـــام ٢٠٠٣ " رداً علـــى الضغط الدولي بشكل رئيسي." وهذا أشّر الى أن " قرارات إيران موجَّهة بمقاربة الكلفة والمكسب بدلاً من الإندفاع بإتجاه الحصول على السلاح بصرف النظر عن الأثمان السياسية، الإقتصادية والعسكرية."

وبصرف النظر عن أنه لم يكن هناك من ضغط دولي يُعْتد به مفروض على إيران منذ العام ٢٠٠٣، وبأنه في تلك المرحلة كان الملاليون يتصرفون، على الأرجح، من دون أن يساورهم خوف من أن يلاحقهم الأميركيون، الذين كانوا قد غزوا العراق للتو، بعد ذلك. وبصرف النظر أيضاً عن أن العواطف الدينية و / أو الإيديولوجية، التي تجاهلها تقرير الـ NIE الجديد بحدة ووضوح، قد أثبتت نفسها مرة بعد الأخرى، وعلى إمتداد التاريخ، بأنها قوة مسيِّرة أكثر قوة من أية "مقاربة كلفة ومكسب". وبوضعه إعتبارات كهذه جانباً وبلا مبالاة، كان تقرير الـ NIE الجديد واثقاً من أنه كما كانت مقاربة العصا والجزرة كافية في الماضي، بحسب ما هو مزعوم، فإنها ستكون كافية في المستقبل " لحث طهران على مد فترة توقيفها الحالي لبرنامج أسلحتها النووية."

أما النظرة العالمية الضمنية هنا فقد وصفها ريتشلسون (مع وجود كوريا الشمالية بشكل رئيسي في ذهنه) بالفكرة القائلة بأن " محاولة الإقناع الأخلاقية والمساومة المستمرة هما الآليتين المُثبتتيْن لضبط النفس النووي." إن نظرة عالمية كهذه " قد تكون سيئة التجهيز" (بالمتطلبات المتعلقة بحسن الأداء)، بحسب ملاحظته الحساسة

قبول الفكرة بأن أنظمة معينة هي أنظمة لا سبيل لتقويمها وبأنها تتفاوض فقط كتكتيك خادع للتضليل والمماطلة حتى تحصل عاى قدرة نووية ضد الولايات المتحدة ودول أخرى قد تتصرف ضد برامجهم النووية.

وبالحقيقة، لقد إعترف بالفعل تقرير الـ NIE الجديد، على الأقل، بأنه لن يكون من السهل إقناع إيران بمد فترة وقف برنامجها، " بسبب الرابط الذي قد يراه عديدون في القيادة بين تطوير السلاح النووي وأمن إيران القومي الأساسي وأهداف سياستها الخارجية." لكن هذا التقرير لا يزال يراهن على

توليفة تهديدات من المراقبة والضغوط الدولية، الى جانب تقديم الفرص لإيران لتحقيق أمنها، هيبتها، وأهدافها بخصوص النفوذ الإقليمي بطرق إخرى.

وكان هذا البيان الرسمي، وبضعة بيانات أخرى مثله، هو الذي أعطى ستيفن هادلي " أرضية للأمل بإمكانية حل المشكلة ديبلوماسياً." لكن ذلك كان أملاً خاطئاً أثبته تقرير الـ NIE نفسه. فإذا ما كانت إيران تواصل العمل على أسلحة نووية لتحقيق "أمنها القومي الأساسي وأهداف سياستها الخارجية،" وإذا كانت هذه الأهداف تتضمن صراحة (كبداية) الهيمنة في الشرق الأوسط وتدمير دولة إسرائيل، فما هي "الفرص" الممكنة التي بالإمكان تقديمها الى طهران لتحقيقها بطرق أخرى"؟

الكثير جداً بالنسبة للجزرات. أما بالنسبة للعصي، فإنها لم تكن كبيرة كفاية في أي وقت للإعتداد بها، فماذا عن إستثناء التهديد بعمل عسكري، وماذا بخصوص قضية تقويض جولة ثالثة من العقوبات بسبب الإنطباع الناشئ عن الإستنتاج الرئيسي لتقرير الـ NIE بأنه لم يعد هناك ما يستدعي القلق. ولماذا القلق بما أنه قد مضت ٤ سنوات منذ أن قامت إيران بأي عمل بإتجاه تطوير القنبلة، وبما أن توقف النشاط لا يزال أمراً واقعاً، وبما أنه ليس هناك من سبب يدعو للإعتقاد بأنه سيتم إستئناف البرنامج في المستقبل القريب؟

علاوة على ذلك، وفي إستمرار الإصرار على وجوب وقف الإيرانيين عن تطوير القنبلة وبأن بالإمكان القيام بذلك بوسائل غير عسكرية، كانت إدارة بوش وحلفائها الأوروبيين يضعفون تدريجياً خلف إجماع جديد داخل مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية الذي كان يتشكل، حتى قبل نشر تقرير الـ NIE الجديد. وبينما كان الإجماع القديم مبني على أساس المقترح القائل (بصيغة السيناتور جون ماكّين اللاذعة) بأن "الأمر الوحيد الأسوأ من قصف إيران هو تركها تحصل على القنبلة،" فإن الإجماع الجديد البارز متمسك بالمقترح المعاكس – أن الأمر الوحيد الأسوأ من ترك إيران تحصل على القنبلة هو القيام بقصفها.

أما ما أدى الى هذا الإنعكاس فهو فقدان الإيمان التدريجي بمقاربة العصا والجزرة. وبصفتي أحد الذين طالما رفضوا هذا الإعتقاد وأحد الذين كان يتم التنديد بهم بقوة بسبب إرتدادي عن عقيدتي من قبل أكثر من عضو من أعضاء نخبة السياسة الخارجية، لم أعتقد مطلقاً بأني سأعيش لأشهد اليوم الذي تأتي فيه هذه النخب للإعتراف بأنه تم إعطاء الديبلوماسية والعقوبات فرصة عادلة وبأنها لم تنجز شيئاً ما عدا شراء وقت أكبر لطهران. أما الدرس المستخلص من هذا الكشف الجديد فقد كان، على كل حال، مسألة أخرى.

وكان التغيير في وجهة النظر يجري في خضم جدل عام مع أحد الأعضاء الأصغر سناً في مؤسسة السياسة الخارجية الذي قابلته بالصدفة. ومع معرفة أنه لم ينحرف قيد أنملة أبداً عن النظرة الحصيفة التقليدية الحالية ضمن أماكن مثل "مجلس العلاقات الخارجية" و "معهد بروكينغز"، فقد توقعت منه الدفاع عن مقاربة العصا والجزرة ومهاجمتي كداعية حرب بسبب تأكيدي بأن قصف إيران كان الطريق الوحيد لوقف الملاليين من الحصول على القنبلة. وبدلاً من ذلك، ولمفاجأتي الكبيرة، فقد أخذ الموقف المتمثل بأنه ليس هناك من حاجة حقاً لوقفهم (الإيرانيين) في المقام الأول، بما أنه حتى لو حصلوا على القنبلة فإن بالإمكان ردعهم عن إستخدامها، تماماً كما تم ردع السوفيات والصينيين بفعالية خلال الحرب الباردة.

إذن ومن دون إستخدام كلمات كثيرة، كان معارضي عندها يقر بأن العقوبات والديبلوماسية أثبتت فشلها، وبأنه لم يكن هناك من داع لمواصلتها أكثر. لكنه بذلك وبما يتعلق بتجنب إستخلاص الإستنتاج المنطقي – تحديداً، أن العمل العسكري قد أصبح ضرورة الآن – فقد تخلى، وببساطة، عن فرضية المؤسسة القديمة بوجوب منع إيران بكل ثمن من تطوير أسلحة نووية، متبنياً مكانها الفكرة اللطيفة الكيِّسة بأن بإمكاننا تعلم التعايش مع قنبلة إيرانية.

ورداً على ذلك، إحتججت قائلاً بأنه لا يمكن الإعتماد على الردع مع وجود نظام يحكمه ثوريون إسلاميون فاشيون ليسوا مستعدين فقط للموت في سبيل معتقداتهم وإنما لا يهتمون بحماية شعبهم أكثر من إهتمامهم بنشر إيديولوجيتهم وقوتهم. فإذا ما حصل الملاليون على القنبلة، وهذا ما قلته، فليس هم من سيتم ردعهم، إنما نحن.

و لم يكن لهذا تأثير كبير في هز معارضي ما جعلني أخرج من نقاشنا بإدراك وفهم شديدين بأن إصرار الرئيس المستمر على الأخطار التي تشكلها قنبلة إيران لن يلقى، وبشكل متزايد، آذاناً صاغية – آذان سرعان ما ستصبح أكثر صمماً حتى، بسبب تأكيد تقرير الـ NIE الجديد بأن إيران، بعد كل شيئ، لم تعد تميل وبشكل جهنمي للحصول على أسلحة نووية. قد يكون هناك فكرتان مختلفتان تتنافسان هنا – الأولى، بأن بإمكاننا التعايش مع قنبلة إيرانية، والأخرى، أنه لن يكون هناك قنبلة إيرانية للتعايش معها – إلا أن القبول الواسع لأي من هاتين الفكرتين لن يستثني فقط الخيار العسكري وإنما سيضع عاجلاً أم آجلاً نهاية حتى للجهد المبذول لوقف الملاليين بوسائل غير عسكرية.

ومع ذلك لا يزال هناك شيئ آخر، أو بالأحرى شخص آخر، لإحتسابه في المعادلة: جورج دبليو بوش "المُساء تقديره" بإستمرار، رجل عرف الشيطان ما أن رآه وكان لديه الشجاعة والتصميم للقيام بمعركة ضده. وكان هذا رجل يقول ما يقصده فعلاً، أكثر من معظم السياسيين بكثير. واما ما قاله مرتين على الأقل سابقاً، فهو أنه إذا سمحنا لإيران ببناء ترسانة نووية فإن الناس بعد ٥٠ عاماً سيتطلعون خلفهم ويتساءلون عما دهى هذا الجيل ليسمح لشيئ كهذا بأن يحدث، وسيحكمون علينا، بشكل صحيح، بالقسوة التي نحكم بها اليوم على البريطانيين والفرنسيين بسبب ما فعلوه في ميونيخ في العام ١٩٣٨. وبسبب ما وجدته بأن من الصعب فهم لَمَ يقوم بوش بزج نفسه بإحكام في قفص التاريخ بخصوص هذه القضية إذا ما تنازل لإيران في مسألة إمتلاكها لأسلحة نووية، أو حتى القدرة على بنائها، فقد تكهنت في هذه الصفحات، ولا أزال في أماكن أخرى، بأنه لن يتقاعد من منصبه قبل اللجوء للخيار العسكري.

لكن تقرير الـ NIE الجديد أتى لاحقاً. لقد بدا لي واضحاً بأن هذا التقرير كان يمثل كميناً آخر من قبل جماعة إستخبارات حاولت على الدوام إعاقة سياسات بوش من خلال سلسلة من التسريبات المضرة والتي كانت تحاول منعه الآن من إتخاذ العمل العسكري ضد إيران. وبالنسبة لآخرين بدا واضحاً بشكل مساو، على كل حال، بأن بوش ، بعيداً عن فكرة الإيقاع به، قد رحب بالتقرير الجديد ، تحديداً لأنه زوده بفرصة ممتازة للبدء بإبعاد نفسه عن الخيار العسكري.

لكني لم أستطع رغم ما بذلته من جهد التصديق بأن بوش قد عزم على التخلص من وعده المهيب الذي قطعه في خطابه للأمة في العام ٢٠٠٢:

سوف نتدارس الأمر ملياً، مع ذلك فإن الوقت ليس الى جانبنا. لن أنتظر الأحداث في الوقت التي تتجمع فيه الأخطار. لن أقف جانباً في حين يقترب الخطر أكثر فأكثر. إن الولايات المتحدة لن تسمح للأنظمة الأكثر خطراً في العالم بتهديدنا بأشد الأسلحة تدميراً في العالم.

وأضاف الى هذا الخطاب بعد وقت قصير من ذلك كلمة له في "ويست بوينت" قال فيها: "إذا إنتظرنا التهديدات حتى تتجسد بالكامل، فإننا سنكون قد إنتظرنا وقتاً طويلاً جداً."

وقد تساءلت، كيف يمكن لبوش أن لا يعلم في حالة إيران بأنه كان يخاطر مخاطرة عظيمة جداً بإنتظاره وقتاً طويلاً جداً؟ وأنه إذا كان مستعداً حقيقة للمخاطرة بذلك فلماذا وضع نفسه، وذلك في مؤتمر صحفي بعد يوم من خروج تقرير الإستخبارات الجديد، في قفص التاريخ بتكراره ما كان قد ردده مرات عدة من قبل بشأن الحكم على هذا الجيل في المستقبل إذا ما حصلت إيران على سلاح نووي؟

فإذا ما حدث وبرزت إيران بسلاح نووي في مرحلة ما من الزمن، فإن العالم سيقول، ما الذي دهاهم في ٢٠٠٧؟ كيف صدف أنهم لم يستطيعوا رؤية الخطر الوشيك؟ ما الذي جعلهم لا يفهمون بأنه ما أن يكون لدى بلد برنامج أسلحة فإن بإمكانه إعادة تكوين برنامج الأسلحة؟ كيف حدث أنهم لم يستطيعوا أن يروا بأن الخطوة الهامة الأولى في تطوير سلاح هي القدرة على أن يكون قادراً على تخصيب اليورانيوم؟ كيف صدف أنهم لم يعلموا بأن بالإمكان تمرير تلك القدرة، تلك المعرفة، الى برنامج سري؟ ما الذي أعماهم عن حقائق العالم؟ وهذا لن يحدث أمام ناظري. " لن يحدث هذا أمام ناظري." ما الذي يمكن أن يعنيه هذا إن لم يكن يعني أن بوش كان يحضّر لمواجهة "الخطر الوشيك" بما يجب أن يكون قد تم إستنتاجه الآن بأنه الطريق الوحيد الذي يمكن درأه به؟ إن البديل الوحيد الذي بدا لي معقولاً ظاهرياً، ولو بشكل ضئيل، بأنه قد يكون يعمل على إقتطاع تكاليف العمل وإيكاله للإسرائيليين. فبعد كل شيئ ، وحتى لو أصبح من المستحيل سياسياً بالنسبة لنا، الآن، الشروع بعمل عسكري، فإن الإسرائيليين لا يمكنهم تحمل الجلوس في الوقت الذي تعهد فيه نظام يجهز نفسه بأسلحة نووية وصواريخ لتسديدها اليهم بمحوهم عن الخارطة. فمن دون التمكن من وقف إيران قبل حصولها على قدرة نووية، لن يكون أمام الإسرائيليين سوى خيارين فقط: إما الضرب أولاً، أو الصلاة لأن يردع الخوف من الإنتقام الإيرانيين من القيام بضربهم بقوة أولاً. ومع ذلك فقد قدم هاشمي رفسنجاني، رئيس إيران الأسبق، ملاحظته بأنه لن يتم ردع بلده بسبب الخوف من الإنتقام:

إذا ما أتى يوم يكون فيه العالم الإسلامي مجهزاً على نحو ملائم بالإسلحة التي تمتلكها إسرائيل بحوزتها...فإن إستخدام قنبلة ذرية لن يترك شيئاً في إسرائيل، لكن الشيئ نفسه سيؤدي الى أضرار في العالم الإسلامي.

إذا كانت هذه وجهة نظر معتدل مفترض مثل رفسنجاني، فكيف يمكن للإسرائيليين الإعتماد على تراجع الملاليين عن شن ضربة أولى؟ أما الجواب فكان أنه ليس بإمكانهم ذلك. وقد فسر برنارد لويس، مصدر المعلومات الموثوق المعاصر القيادي حول ثقافة العالم الإسلامي، سبب ذلك بقوله:

إن تدميراً مجنوناً، متبادلاً كان فعالاً تماماً أثناء الحرب الباردة. فكلا الجانبين كان يمتلك أسلحة نووية. و لم يستخدمها أي منهما، لأن كلا الجانبين كان يعلم بأن الآخر سينتقم بنفس نوع الإنتقام. وهذا لن ينجح مع متعصب ديني (كأحمدي نجاد). فبالنسبة له فإن التدمير المتبادل المؤكد ليس ردعاً، إنه حافز. ونحن نعلم أساساً بأن الملاليين الحاكمين في إيران لا يكترثون مطلقاً بشأن قتل أعداد كبيرة من شعبهم. لقد رأينا ذلك مرة تلو الأخرى. ففي السيناريو الأخير، وهذا ينطبق بشكل أكثر قوة إذا ما قتلوا أعداداً كبيرة من شعبهم، فإنهم يعتبرون بأنهم يقدمون لهم خدمة. فهم يعطونهم جواز مرور سريع ومجاني الى الجنة وكل مسرَّاتها.

وبظل رعاية موقف كهذا، حتى بظل متغير أقل تطرفاً يتمسك به بعض نظراء أحمدي نجاد في أوساط حكام النظام، فإن تدميراً متبادلاً أكيداً سيتحول الى آلة نفخ ضعيفة جداً. وبإدراكهم ذلك، سيكون أمام الإسرائيليين حافزاً لا يقاوم للقيام بعمل إستباقي – وكذلك سيكون حال الإيرانيين أيضاً. وبأي طريقة من الطريقتين، سيصبح التبادل النووي أمراً حتمياً.

ما الذي سيحدث عندها؟ ففي دراسة تم نشرها مؤخراً يحتج أنطوني كوردسمان من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بالقول بأن رفسنجاني كان مخطئاً. ففي سيناريو رهيب يرسمه كوردسمان، فإن عشرات الملايين سيموتون، لكن إسرائيل- رغم القضاء على جزء كبير من سكانها المدنيين وتدمير مدنها الكبرى، ستبقى، ولو بالكاد، كمجتمع وظيفي. أما إيران فلا، ولن يبقى "جيرانها العرب الأساسيين"، تحديداً مصر وسوريا، اللتان

يعتقد كوردسمان بأن على إسرائيل إستهدافهما أيضاً " لضمان أن لا يكون بإمكان قوة أخرى إستغلال ضربة إيرانية." علاوة على ذلك، قد تكون إسرائيل منقادة بسبب اليأس لضرب آبار النفط، المصافي، والمرافئ الموجودة في الخليج.

"كونه محتوىً ضمن المنطقة،" يكتب مارتن ووكر من UPI في ملخصه عن دراسة كوردسمان، " فقد لا يكون التبادل النووي بمثابة آرماجيدون بالنسبة للعرق البشري." أما بالنسبة لي فتبدو مسألة إمكانية حصر هذا التبادل بالشرق الأوسط أمراً مشكوكاً به. لكن حتى لو حصل ذلك، فإن النتائج المرعبة لذلك ستكون أكبربكثير من أوخم العواقب التي قد تنتج عن قصف إيران " قبل" وصولها الى نقطة اللا عودة.

ففي الحالة الأسوأ لهذا السيناريو الأخير، ستنتقم إيران بزيادة الإضطرابات التي تصنعها لنا أساساً في العراق وبمهاجمة إسرائيل بصواريخ تحمل رؤوساً غير نووية لكنها تحتوي على أسلحة بيولوجية و / أو كيماوية على الأرجح. وسيكون هناك زيادة هائلة في أسعار النفط، مع نتائج كارثية على كل إقتصاد في العالم، بما في ذلك إقتصادنا. وسيكون هناك صرخة صماء مدوية من طرف الأرض الى طرفها الآخر ضد الضحايا المدنيين الذين لا مفر من سقوطهم. ومع ذلك، ورغم كل السوء الذي سيكون، فإنه لا يُقارن بالعواقب الرهيبة لتبادل نووي بين إسرائيل وإيران، حتى ولو كانت تلك العواقب أقل إمتداداً من توقعات كوردسمان.

وهوما يعني بأن ما بين قصف إيران لمنعها من الحصول على القنبلة وتركها تحصل عليها، ليس من مجال للمنافسة، ببساطة.

لكن هذا لا يزال لا يقدم جواباً على السؤال المتعلق بمن عليه أن يقوم بالقصف. فكما لا بد وأن بوش يشعر بإغراء التراجع وجعل الإسرائيليين يقومون بالعمل، فإن هناك إعتبارات يجب أن يتوقف هنيهة عندها. إحداها هي أنه لا يهم ما الذي سيقوله، فالعالم كله سيعتبر الإسرائيليين بمثابة البديل للولايات المتحدة، وبأننا سنصبح، الى حد كبير، الهدف لعمليات الإنتقام الناجمة عن الهجوم في الداخل والخارج كما لو أننا قمنا بالعمل بأنفسنا.

ولجعل الأمور أسوأ، فإن المؤشرات تدل على أنه سيكون من الصعب جداً على سلاح الجو الإسرائيلي، رغم عظمته، إنجاز المهمة. وبذلك، فقد توصل تحليل لعضوين في " برنامج الدراسات الأمنية" في MIT الى إستنتاج يقول بأنه في حين أن " سلاح الجو الإسرائيلي يمتلك بحوزته الآن القدرة على تدمير حتى الأهداف المحصنة جيداً في إيران بدرجة ما من الثقة،" فإن المشكلة بالنسبة لنجاح المهمة هي أنه سيكون على كل الأمور الطارئة أن تجري بشكل صحيح. وبذلك فإن محاولة إسرائيلية ما يمكن أن ينتهي بأسوأ النتائج المحتملة: إجراءات إنتقامية من قبل الإيرانيين، حتى في الوقت الذي يظل فيه برنامجهم النووي سليماً لم يمس. أما نحن، من جهة أخرى ، فسيكون لدينا هامش خطأ أكبر بكثير وكذلك فرصة أكبر بكثير لإرجاع برنامجهم الى الوراء لخمس أو عشر سنوات في الحد الأدنى، وفي أفضل الأحوال محو البرنامج كله.

أما الحصيلة فهي أنه إذا تم منع إيران من أن تصبح قوة نووية، فإن الولايات المتحدة هي الجهة التي يتوجب عليها القيام بهذا المنع، حيث تقوم به بوسيلة قصف إيران والقيام بذلك عاجلاً (لأنه " إذا إنتظرنا التهديدات حتى تتجسد بالكامل ، فإننا سنكون قد إنتظرنا طويلاً جداً").

عندما تكهنت أولاً قبل عام، أو نحوه، بأن بوش سيقصف مواقع إيران النووية ما أن يكون قد إستنفد الشرط الديبلوماسي العبثي، كانت العوائق التي تعترض طريقه كبيرة لكنها لم تصدمني بصفتها عوائق لا تُقهر. أما الآن، والفضل يعود بجزء كبير منه الى تقرير الـNIE الجديد، فقد نمت هذه العوائق بشكل مرعب وعظيم للغاية بحيث أنه لا يمكنني سوى التشبث بتوقعي بما يصفه تقرير الـ NIE نفسه على أنه " ثقة متدنية الى معتدلة". فبالنسبة لبوش فإنه محق بشأن التطابق بين عامي ٢٠٠٨ و ١٩٣٨. ففي العام ١٠٣٨، وكما قال ونستون تشرشل لاحقاً، فإنه كان بالإمكان وقف هتلر بكلفة متدنية نسبياً وبأنه كان بالإمكان إنقاذ ملايين الأرواح لو أن إنكلترا وفرنسا لم تخدعا نفسيهما بشأن حقائق وضعهما". وبعد إجراء التغييرات الضرورية"، فإن الحال هو نفسه في العام ٢٠٠٨، عندما يكون لا يزال بالإمكان وقف إيران من الحصول على القنبلة وإنقاذ ملايين الأرواح حتى – لكن مزودين بإستحضار الشجاعة فقط لرؤية ما الذي يُحدق بنا مباشرة والتصرف عندها بضوء ما نراه.

ومن دون قيامنا بذلك، فإن القوى التي تعمل بشكل أعمى لضمان أن تحصل إيران على القنبلة ستنتصر على الأرجح ضد التصميم الواضح الرؤية لجورج دبليو بوش، تماماً كما فعلت قوى سياسة التهدئة والتنازلات ضد تشرشل في العام ١٩٣٨. وفي أي حال، فإن من الأفضل لنا جميعاً ان نصلي بأن يكون هناك وقت كاف للرئيس المقبل لأداء المسؤولية التي سيكون بوش مجبراًعلى تجاهلها، وبأن خليفته سيكون لديه الوضوح

والشجاعة لتأدية هذه المسؤولية. وإن لم يكن كذلك – وليكن الله بعوننا جميعاً – فإن المسرح سيكون قد أسس لإندلاع حرب نووية لا مفـــر منها عندها والتي يمكن تجنبها الآن.